إلى مؤتمر الحوار.. العدالة الاجتماعية

عارف الدوش

"إن الفقراء والعمال والفلاحين في المزارع والمدرجات والحقول والجنود البسطاء في المعسكرات والمواقع حراس الكرامة هم أصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير والثورة ولا بد أن تحقق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني مصالحهم وتخدمهم ضد تغول الفساد وسُراق الثورات والثروات في البلاد هؤلاء السُّراق"

الثورة الشعبية السلمية الشبابية قام بها أبناء الطبقة الوسطى وانضم إليها المسحوقون من العمال والكادحون والناس البسطاء الذين نراهم يوميا في الجولات وأماكن تجمع العمال الباحثين عن لقمة عيش شريفة بعرق جبينهم فهؤلاء الذين قاموا بالثورة وناصروها وقدموا التضحيات من أجل الخلاص من الظلم والاستبداد والقهر وهتفوا بالشعارات فبحت حناجرهم ضد اللصوص "والهبارين " لثروات البلاد من يتقاسمون أبار النفط والغاز وسماسرة الشركات والشركاء من الباطن.

إن الفقراء والعمال والفلاحين في المزارع والمدرجات والحقول والجنود البسطاء في المعسكرات والمواقع حراس الكرامة هم أصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير والثورة ولا بد أن تحقق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني مصالحهم وتخدمهم ضد تغول الفساد وسُراق الثورات والثروات في البلاد هؤلاء السُّراق الذين يتلونون ويتغيرون بحسب الطقس والجو والمتغيرات فقد عرفهم شعبنا منذ ثورة سبتمبر الخالدة فكانوا يهرعون وراء ذهب الإمام والجيران في الليل ويلهثون وراء سلاح الثورة في النهار وهم من اصطلح على تسميتهم " جمهوريون في النهار وملكيون في الليل "

إلى مؤتمر الحوار لجان التنمية والاقتصاد إلى خبراء السياسة والاقتصاد عليكم جميعاً أن تعترفوا بالحقيقة الواضحة التي لا تحتاج إلى بيان فشعبنا اليمني أغلبيته فقير يكد ويتعب من اجل توفير لقمة العيش وهناك أقلية طفيلية تستحوذ على مقدرات البلاد وثرواته يتكدس في جيوبها وخزائنها المال وهناك أنظمة اقتصادية ومالية وفي مقدمة ذلك الموازنة العامة للدولة وعمليات إرساء المناقصات والعقود والشركات النفطية والخدمية تسمح بتركز الثروة بيد أقلية وتقول آخر الأرقام قالها وكيل وزارة المالية أحمد حجر: "إن ١٠ ٪ من السكان يستحوذون على معظم الثروة في اليمن". و أن ١٠ ٪ من سكان اليمن الأشد فقراً لا يتجاوز ما يحصلون عليه من الدخل القومي ٣ ٪، بينما ١٠ ٪ من السكان الأعلى دخلاً يستحوذون على ما نسبته ٣٤ ٪."

إن الفقر والحرمان يكثر بشكل واضح لا لبس فيه في مجتمعنا فهناك طبقة مخملية شديدة الثراء وهناك طبقة مسحوقة فقيرة مظلومة نزل إليها ناس كانوا محدودي الدخل يطلق عليهم "الطبقة الوسطى" حامية الأوطان من الانهيارات وحافظة التوازن الاجتماعي وهي الطبقة التي تقود التحولات والتغيير وكلنا يعرف كيف سحقت هذه الطبقة خلال أكثر من ثلاثة عقود جرى سحقها وإفقارها بتعمد وقفز بعض أبنائها إلى مربعات الطبقة المخملية بينما نزل إلى الطبقات المسحوقة غالبيتها.

الأخوة أعضاء مؤتمر الحوار الأخوة في لجانه المختصة بالاقتصاد أن بلداناً أخرى غيرنا كانت متناحرة وفقيرة وحكمها حكام ظلمه وديكتاتوريون مثل " تشيلي " حصلت فيها تغييرات فركزت على الطبقة الوسطى وأنعشتها وخلال جيل واحد استحقت دعوة نادي الأغنياء للدخول إليه لا أبالغ اطلب منكم تتطلعوا على تجربة " تشيلي " فحكومتها كانت من التكنوقراط ورفضت الكثير من وصايا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنت اقتصاداً قلب الطاولة على الفئة القليلة الطفيلة سارقة ثروات البلاد والعباد.

إن تحقيق العدالة الاجتماعية يضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي فتخيلوا أن القدرة الشرائية لأغلبية أبناء اليمن تنهار يوماً بعد يوم بسبب نمط الاقتصاد الذي تعتمده حكومات البلاد المتعاقبة منذ أكثر من 34 عاماً تحت دعوات باطلة تتدعي تحرير الاقتصاد وتنهج اقتصاد السوق وكأن اليمن دولة صناعية كبرى والأمر حيلة لبعض سراق ثروات البلاد والعباد ليس إلا.

فقد رأينا كيف سرق القطاع العام في الجنوب الحبيب وذهبت أصوله ومؤسساته إلى جيوب الفاسدين وأصبح أبناء الجنوب والشمال أيضا يئنون من ما تم تسميته خصخصة القطاع العام" وهو في الحقيقة سرقة القطاع العام ونهب مؤسساته فقد تم إفقار الناس وأنهارت قدراتهم الشرائية ولم يتحرك سلم الأجور وإن تحرك فبنسب ضئيلة جدا وكل ذلك أدى إلى سحق الطبقة الوسطى وتدميرها ودمر العمال والفلاحين وخلق طبقة صغيرة تتحكم بكل شيء الاقتصاد والحكم وأضافت إليه العسكرة .

وللأمانة والتاريخ فقد حكم اليمن شمالاً وجنوباً قادة وقفوا إلى جانب الطبقة الوسطى واهتموا بمؤسسات القطاع العام ووقفوا إلى جانب فئات الشعب الكادحة أمثال " سالمين والحمدي وفتاح " لكنهم لم يعمروا في الحكم جرى التأمر عليهم وقتلهم ومنذ أن وصل "علي صالح" إلى السلطة سمح بنموذج اقتصادي هجين شجع على الثراء غير المشروع والنهب وترك الحبل على الغارب للمشائخ والمتنفذين وكبار القادة العسكريين ينهبون الناس ويراكمون الثروات فجرى سحق الطبقة الوسطى ومزج العسكريون بين العسكرة والتجارة وتم القضاء على البيوت التجارية وتغول التجار الجدد الذين جمعوا بين الوظيفة العامة والتجارة واستغلوا الوظيفة العامة لتنمية ثرواتهم بالحق والباطل.

إن نقل آليات اقتصاد السوق وتوحشه بعلاتها ومصائبها المتمثلة في " الخصخصة" ومحاولة تطبيقها هكذا وكأننا دولة غربية صناعية أو زراعية دون مراعاة نمط اقتصادنا ونوعيته وبدون حماية اجتماعية وقانونية وتنفيذ روشتات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هكذا بدون أي اعتراض بل الاجتهاد فيما يضر ولا ينفع سيؤدي إلى كوارث فهناك أنماط اقتصادية عديدة طبقتها دول غيرنا ونجحت " تشيلي وأندونيسيا وماليزيا وحاليا تركيا" اهتمت بالطبقة الوسطى ولم تسمح بسحقها فحققت هذه الدول استقراراً اجتماعياً وسياسياً وتوازناً في مجتمعاتها .

إن جماهير الشعب الكادح وهي أغلبية ساحقة من أبناء اليمن ينتظرون نتائج مؤتمر الحوار الوطني بفارغ الصبر ويعتبرون إن الثورة الشبابية السلمية الشعبية والتسوية السياسية جزء منها المخرج الوحيد لليمن ويحلمون بإصلاح اقتصادي جذري وغير منقوص فقد شبعوا كذباً ومماطلة وخداع وهم مستعدون مجدداً إن رأوا أحلامهم تدفن في نتائج ظالمة أو تسويات مخادعة لكن صدقوا العبد الفقير إلى الله إن لم يحسم مؤتمر الحوار الوطني شكل الدولة ونمط الاقتصاد بما يخدم أغلبية أبناء الشعب فإن ثورة شعبية عامة لن تبقي ولن تذر قادمة لا محالة.

وأخيراً: إن الاحتقان في مدن الجنوب والمطالبة في الانفصال سببه اقتصادي لأن مرتكزات القطاع العام ضربت ونهبت وبيعت بأرخص الأثمان دون وضع حماية للعمال والكادحين والغلابى ومحدودي الدخل وكافة مكونات" الطبقة الوسطى" مما خلق تفاوتاً طبقياً حاداً في المجتمع جعل الناس يحنون لأيام دولة القطاع العام ويريدون إعادتها فإن لم يغير مؤتمر الحوار الوطني فلسفة الحكم فإن اليمن لن تستقر وستفاجئكم الجماهير بثورات متلاحقة وربما تكون عنيفة.

جامعاتنا .. بين الرؤية الغائبة و الانفصال عن المجتمع و قضاياه

"ندرك أن أهمية الجامعة تتأتى من ارتباطها بعملية التنمية بكل أنماطها و صورها، خاصة التنمية البشرية التي تمثل المهمة الأولى من مهام الجامعات، هذه التنمية التي تعدُّ أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مدى تقدم هذا المجتمع أو ذاك."

د. فاضل القعود

في البداية لا يمكننا - بطبيعة الحال - أن نتحدث عن الجامعة أو التعليم الذي يوصف بالعالي، دون الإشارة إلى أهمية التعليم بكل مراحله وصوره وأشكاله بدءًا من المرحلة التمهيدية ومروراً بالأساسية و انتهاءً بالمرحلة الثانوية ، ذلك أن التعليم - إجمالا - هو منظومة واحدة ذات حلقات متصلة ومترابطة ترابطاً عضوياً ليخدم بعضها بعضاً، حتى إنه ليمكننا القول بأنه إذا كان التعليم معافى سليماً في مراحله الأولى التأسيسية (التعليم العام)، فإنه - ولاشك - سيكون معافى سليماً في مراحله العليا ممثلة بالمرحلة الجامعية و ما بعدها، الأمر الذي ينذر - في النهاية - بتطور المجتمع و تقدمه و ازدهاره، و العكس صحيح تماماً.

وعلى أية حال، فإن الجامعة تمثّل ذروة سنام المراحل التعليمية، إن لم نقل إنها - بالفعل - محرق كل المراحل وحصادها والحاضنة التفاعلية الخلاقة التي من خلالها يتم تشكيل الشباب و الأجيال و تكوينهم وصناعتهم و إكسابهم المهارات و القدرات و الخبرات والعلوم، حتى يستحيلوا إلى طاقات فاعلة منتجة تخدم مجتمعاتها. بعبارة أخرى إن الجامعة- كما هو معلوم تصورنا - تمثل النبع الصافي العذب لنهر المعرفة و العلم وصناعة شخصية الفرد و تأهيل القوى البشرية، هذا النهر الذي يكون مصبّه بكل معطياته العذبة النقية فضاء خِدمة المجتمع و كل ما من شأنه نهوضه و تطويره و حلّ مشاكله و مواجهة تحدياته. ويكفي أن نستشهد على ذلكم بأزمة الطاقة التي عصفت بالغرب عموماً ، و الولايات المتحدة خصوصاً في العام1973 م ، وذلك عندما اتخذ العرب قراراً شجاعاً يقضي بالحد من إنتاج النفط وتصديره إلى الغرب؛ فما كان من القائمين على السياسية الأمريكية ،إلا أن لاذوا بالجامعات مستعينين بكوادرها ،التي انتهت إلى حلول ناجعة و حاسمة كان من شأنها تخفيف الاستهلاك إلى أن وصل إلى نسب متميزة ،لا سيما في ما يتعلق باستهلاك السيارات؛ حيث و صلت النسبة إلى 70 ٪ !!

و من هنا تنبع أهمية الجامعة و تتجلى العلاقة الجدلية الخلاقة بين الجامعة والمجتمع، لذا فلا غرابة إن وجدنا الجامعة تتبوّأ عند الأمم النابهة - منذ غابر الأزمان - المكان الأسنى و الصدارة في مجتمعاتها بوصفها قلاعاً للتنوير و شموس إشعاع لكل ما هو جديد من الأفكار و المعارف و الأبحاث والمخترعات ، فضلاً عن كونها منابر تنبثق من صروحها المقدّسة آراء المفكرين و العلماء و الفلاسفة و قادة الإصلاح و التنوير و التغيير المشتهى . و من أفق هذا الدور المتميز الخلاق وهذه المعاني الجليلة تأتّت مكانة الأستاذ الجامعي؛ حيث وجدنا مهنته السامية تحاط بهالة من التقدير و الإجلال من قبل المجتمع قلّما تحظى به سواها من المهن الإنسانية الأخرى.

و في ضوء ما تقدم، ندرك أن أهمية الجامعة تتأتى من ارتباطها بعملية التنمية بكل أنماطها و صورها، خاصة التنمية البشرية التي تمثل المهمة الأولى من مهام الجامعات، هذه التنمية التي تعدُّ أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مدى تقدم هذا المجتمع أو ذاك.

و الحق أنه إذا كانت هذه الأدوار و الوظائف تتحقق في جامعات الدول الغربية أو الشرقية على السواء، مما جعلها تتقدم في كافة الجوانب لا سيما التكنولوجية و الصناعية و الحضارية، فإن هذه الأدوار تتضاءل في الجامعات العربية عموماً والجامعات اليمنية خصوصا ،حتى لنستطيع القول - مطمئنين - إن الجامعات في اليمن تبدو منفصلة إلى حد كبير عن الواقع حتى لكأنها تغني في واد و المجتمع في واد آخر ، أو أنها تسلّم على غير الضيف ،كما يقول المثل الشعبيّ اليمني ، وهذا يرجع إلى ضبابية رؤيتها بل انعدامها ، ومن كونها لا تستشعر دورها و رسالتها في خدمة المجتمع والنهوض به من مستنقعات الجهل و التخلف و النكوص إلى آفاق العلم و الإبداع و الإنتاج بوصفها الطرف الموكل إليه قيادة العقل الجمعي، و نحسب أن هذا يعود بالأساس- أيضاً - إلى غياب الرؤية أو الفلسفة التي يرتكز عليها التعليم عموماً و الجامعي خصوصاً، و إلى انتشار الفساد بكل صوره في أوساط بعض من يقودون هذه الجامعات ؛ فهمّ هؤلاء الأكبر - فيما يبدو -عشق الأسفار ، و تشييد الفلل و تحصيل الأموال ، و أن تكون أسماؤهم على رؤوس كشوفات الصرف المالي تحت هذا المسمى أو ذاك ، و في المقابل محاولاتهم التغطية على كل ذلك ، من خلال التشدق بألفاظ جوفاء فارغة بهدف ذرّ الرماد في أعين الناس ليس أكثر كالجودة الأكاديمية و الاعتماد الأكاديمي ،ومراكز البحث ، و ورش التأهيل و التدريب، وغير ذلك، و كل هذا لا يعدو- في الحقيقة - آفاق المثل العربي :" أسمع جعجعة و لا أرى طحناً ".

و بوسعنا أن ندلل على فشل جامعاتنا و انفصالها عن المجتمع و قضاياه و تحدياته من خلال غياب أثرها الواضح و الملموس؛ سواء على مستوى الأسرة أو القبيلة أو سلوك الناس الجمعي، أو المؤسسات الحكومية أو وسائل الإعلام ، أو البحث عن حلول ناجعة لمشاكل تواجه مجتمعنا اليمني بضراوة كالبطالة في أوساط الشباب ، أو مشكلة المياه أو الثأر أو الأمية أو القات أو حتى مشكلة التعليم الجامعي نفسه ... ،بل إن الأمر أدهى إذ وجدنا الظواهر المجتمعية السلبية بدلاً من أن تغيرها الجامعة نراها تقتحم الجامعة بكل عنفوان- مع عظيم الأسف- وهو ما جعل الجامعة تستحيل من قائد و رائد إلى مقود و تابع أو لنقل من مؤثر إيجابي إلى متأثر سلبي. وللأسف فإنه رغم الكثرة الكاثرة من الجامعات و مخرجاتها، فإن (اللّقية سود) كما يقال، بمعنى أنه كان ينبغي أن يؤدي هذا التحول الكمي إلى تحول نوعي في كل حيواتنا؛ نعني السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية.....إلخ، و هذا ما لم يتحقق البتة، ويكفينا فقط أن نتأمل في هذه الآونة بخاصة مشهدنا الحياتي برمته في بلادنا الحبيبة اليمن، لنتأكد أننا ما زلنا لم نبارح مناطق التخلف و مواطن الهلكة، ومن هنا فإنه يتحتم على المخلصين و النابهين من أبناء يمننا الحبيب، خاصة بعد الثورة الشبابية الشعبية الأخيرة، تشكيل رؤية لإنقاذ تعليمنا عموماً و جامعاتنا خصوصاً حتى تنهض برسالتها السامية على النحو الأمثل ،رسالتها التي نراهن عليها في قيادة المجتمع و صناعة الإنسان ، و الخروج باليمن من تحدياتها و مشاكلها المزمنة ، ووضعها على مدارج النهوض و التطور.

ومن المهم أن يأخذ كل هؤلاء و غيرهم من المهتمين بالتعليم و الجامعات ، نقول أن يأخذوا بعين اعتبارهم - بالدرجة الأولى - تجاوز المظاهر غير الإيجابية التي تنتظم جامعاتنا و مساراتها، و من ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - عدم خلق هذه الجامعات قنوات اتصال و تواصل بينها و بين المجتمع و انفصالها عن مشاكله و تحدياته و عراقيل تقدمه، و هذا مرتبط - فيما يبدو - باعتمادها على مناهج وأساليب في عملية التعليم و التعلّم تؤسّس لهذه القطيعة، و من ثم فإن البداية الصحيحة - في تصوّرنا - لإصلاح حال جامعاتنا هو إعادة النظر في مناهجها و مقرراتها ،و العمل على بنائها بناء يرتبط بواقعنا الحياتي المجتمعي و ديناميكيته، في أفق برامج و رؤى خلاقة تستفيد من تجارب الآخرين المتميزين في هذا العالم الذي أصبح أشبه بالقرية الصغيرة ، و أصبح المتقدمون فيه هم فقط من يجعلون من العلم والمعرفة و الجامعة أدوات بّناءة للتقدم و النهوض ،بل لقد غدت المعرفة اقتصاداً من أهم الاقتصادات التي من خلالها تحتل هذه الدولة أو تلك منزلة القيادة و الريادة و التأثير و الأثر؛ فهل من أمل حتى يكون لنا شيء من ذلك؟!

و الله من وراء القصد,,,

وجهة مطر

أحمد غراب

ظروف غامضة !

اليمن ظرف مكان وزمان وفاعل وليس ظرفاً غامضاً ومفعولاً به في محل نهب وفوضى كما انه بلد مبني للمعلوم لا للمجهول.

العصابات المسلحة انتشرت والسرقة بالإكراه تكررت وحوادث القتل صارت وجبة اخبارية يومية تقلق المجتمع وهذا الجو الملبد بمحاولات اقلاق السكينة العامة للناس لايخلو من جرائم فوضى خلاقة هدفها اثارة الفتنة حزبية كانت أو مناطقية أو قبلية وقد تكون تصفية حسابات اومقدمة لصراعات.

التعامل مع الجرائم التي تحدث على أنها ظواهر طبيعية كالعواصف والزلازل والانهيارات تواجهها الجهات المعنية بالتخمينات والتعازي.

فقط بالمسؤولية والحزم وتطبيق القانون يمكن ايقاف ماكينة القتل والفتنة والتصدي لها.

الأمور تحتاج إلى تكاتف وتنسيق بين مختلف الجهات الامنية فأنت مثلا عندما تذهب لقسم الشرطة وتشتكي بغريم ويرسلون معك عسكرياً أو حتى اثنين، فيجدون هذا الغريم ومعه بجانبه عشرون شخصاً مسلحاً، ماذا يستطيع أن يفعل العسكري؟

ينبغي أيضاً أن يكون هناك خط مفتوح بين المواطنين وبين الجهات الامنية للإبلاغ عن أي جرائم وللتعاون مع الدولة وينبغي انعاش هذا الخط من خلال الاعلام في التلفزيون وبهذه الطريقة يتم اشراك المجتمع في حفظ الامن وفي نفس الوقت تفتح المجال للمواطنين لمساعدة الأمن في الكشف عن ملابسات أي جريمة والأهم من هذا كله انه يعزز الثقة بين المواطن وبين الاجهزة الامنية.

ينبغي أيضاً أن يكون هناك توعية قانونية للناس بشكل عملي وليس نظري فقط بحيث يعرف كل فرد ان هناك قانوناً ينصفه فلا يتهور ويخترقه فالمواطن يقول لك عجزت عن اخذ حقي بالقانون إذن سألجا اليه بالقوة، وقد اندهشت وأنا أسمع الكثير من قصص التقطع. أحدهم يقول لك: فلان مديون لي بمبلغ مليون ريال ورافض يسلمها، إن سرت أشتكي به سأنفق ضعف المبلغ وفي نهاية الأمر لن يخرج حقي، وإن لجأت إلى القضاء فحبال القضاء طويلة والعمر قصير، ماذا أعمل؟! يلجأ القبيلي إلى الاستعانة بمجموعة من قبيلته وقطع الطريق على أهالي غريمه لإلزامهم برد حقه.

عندما يغيب القانون ويحضر الجهل تشيع الفوضى و يتطور الامر ليطال أبرياء لا ناقة لهم ولا جمل فيما يحدث. فعندما يقوم البعض بقطع الطريق في منطقة معينة فإنهم يقومون باحتجاز كل من يحمل بطاقة شخصية تثبت انتماءه للمنطقة الخصم.

فضلا عن ذلك فإن التقطع، الذي يحدث من أجل استرداد أموال أو ديون مثلا يتطور على طريقة "جاء يكحلها أعماها"؛ حيث قد يتطور إلى ضرب رصاص وقتل، فيتحول إلى ثأر، ليأخذ منحى دمويا لم يكن في حسبان أحد.

لنفترض أنني قاولت أحد النجارين أن يعمل لي أبوابا خشبية لمنزلي، وتسلم مني سبعين ألف ريال بحضور شهود، واتفقنا على موعد محدد لتسليم الأبواب، فإذا به يخلف الوعد ويلهف الفلوس ويختفي وينصب علي عيني عينك، وليس هذا فحسب بل يقول لي: "سير اشتكي!"؛ ماذا أعمل؟

لو ذهبت أشتكي سأحتاج في أول يوم فقط إلى ما لا يقل عن سبعة آلاف ريال أجرة عسكر وبترول للسيارة التي تحمل بها العسكري، وفي أحسن الأحوال ستستمر القضية ما لا يقل عن أسبوعين، في كل يوم عليك أن تنفق، تعطي لفلان وعلان، لكي يتم ضبط غريمك... وتكتشف في نهاية الأمر أنك أنفقت سبعين ألف ريال، إلى جانب السبعين الألف التي لهفها النجار؛ ثم لا أنت أعدت السبعين الأولى ولا أسلمت السبعين الثانية!

فما هو الحل؟

الطارف في الشارع يقول لك: "سوي عليه قطاع، ولا تطلق سراحه إلا بعدما تأخذ حقك" هذه ليست دعوة لتشجيع التقطع؛ لكنها دعوة لاستئصال مبررات اختراق القانون بشكل عام وتطبيقه على الجميع كبير وصغير دون تمييز.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

القضايا الاقتصادية التنموية على طاولة الحوار الوطني (2)

الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص

د. طه أحمد الفسيل

tfussail@gmail.com

"يؤدي القطاع الخاص دوراً اقتصادياً واجتماعياً في الاقتصاد اليمني، سواءً من حيث كبر حجم نشاطه الاقتصادي أومن حيث حجم العمالة التي يشغّلها.."

■ تشير التجارب التنموية في العديد من البلدان النامية والأقل نمواً إلى أن مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية يشكل أحد العوامل الأساسية والهامة في نجاح أو فشل عملية التنمية، كون مسئولية التنمية تقع على كافة أبناء المجتمع، أفراداً وجماعات. وأن وجود شراكة فعّالة وإيجابية بين الحكومات والقطاع الخاص يساهم بصورة فاعلة في حفز النمو الاقتصادي وتسريع معدلاته، وفي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التخفيف من الفقر.

واليمن كجزء من هذا العالم تحتاج إلى هذه الشراكة وبصورة ملحة، حيث تكمن أهمية قيامها في؛ أن الدولة اليمنية، لوحدها، لم تعد قادرة على قيادة عملية التنمية بكافة أبعادها المختلفة (الاقتصادية، التنموية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية وغيرها)، وكذلك على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتوظيف وتشغيل خريجي الجامعات والمعاهد الفنية في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط، وايضا الإنفاق بصورة كافية على الخدمات الاجتماعية الأساسية من الموازنة العامة للدولة. في المقابل يؤدي القطاع الخاص دوراً اقتصادياً واجتماعياً في الاقتصاد اليمني، سواءً من حيث كبر حجم نشاطه الاقتصادي أومن حيث حجم العمالة التي يشغّلها.

لذلك، فإنه ومنذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في بداية 1995م، والحديث عن الشراكة بين الدولة (ممثلة بالحكومة) والقطاع الخاص لم ينقطع، ومع ذلك فإنه منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا والإشكالية الرئيسية القائمة في بلادنا تتمثل في أنه رغم الجهود التي قامت بها الحكومات المتعاقبة من أجل افساح المجال للقطاع الخاص لتوسيع أنشطته وزيادة استثماراته، إلا أن هذه الأنشطة واستثماراته تواجه معوقات ومشكلات عديدة ومتنوعة ساهمت في عدم تطوير العلاقة الحالية بين الحكومة والقطاع الخاص إلى شراكة حقيقة وإيجابية. كذلك لم يتمكن القطاع الخاص حتى الآن من أن يكون المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ولعملية التنمية، ومن أن يسهم بصورة فعالة في الدفع بمسيرة الاستثمارات في بلادنا.

فالدولة ترى أنها قد قامت بما يجب عليها وأنها مهدت الطريق أمام القطاع الخاص لكنه لم يتمكن من اغتنام هذه الفرصة وتسلم قيادة عجلة التنمية الاقتصادية والدفع بالنشاط الاقتصادي. في المقابل يرى القطاع الخاص أنه يجب على الحكومة الاعتراف بدور القطاع الخاص الاقتصادي والتنموي وأنه شريك كامل وبنسبة ٥٠ ٪ وخاصة في عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات، مشتكياً بأن الحكومات اليمنية المتعاقبة لم تشركه في مناقشة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية التي نفذتها خلال الفترة الماضية، وأن هذه الإصلاحات كانت في إطار مطالب واشتراطات مؤسستي صندوق النقد والبنك الدوليين والمانحين، ولذلك لم تتمكن من تحقيق النجاحات المأمولة والمؤشرات الكمية والنوعية المستهدفة.

وفي اعتقادي أنه يمكن إرجاع ذلك بصورة أساسية إلى عدم وجود تحديد واضح ومتفق عليه بين الحكومة والقطاع الخاص لمفهوم الشراكة وطبيعة مكوناته وعناصره الأساسية، وما ترتب على ذلك من أمور ونتائج سلبية مثل؛ عدم وجود آلية مؤسسية تنظم عملية الحوار والتشاور والتنسيق بين الطرفين، وغياب التحديد الواضح لأدوار ومجالات التعاون والتكامل بينهما. كذلك تتسم رؤية الحكومات اليمنية تجاه القطاع الخاص بعدم الوضوح والشفافية، وذلك على الرغم من أن الوثائق والخطط والخطابات الرسمية تشير إلى أن الدولة قد حسمت خيارها الاقتصادي بتبني نظام اقتصاد السوق وآلياته، والعمل على توسيع أنشطة القطاع الخاص واستثماراته من خلال تحديد دورها في توفير الشروط اللازمة والبيئة المناسبة لأنشطة وأعمال واستثمارات القطاع الخاص. كما أن الدولة لا تملك حتى الآن رؤية واضحة لطبيعة دورها الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب عليها القيام به في ظل اقتصاد السوق، الأمر الذي ساهم في استمرار ضعف البناء المؤسسي والتنظيم الإداري للدولة بصورة عامة، والحكومة بصفة خاصة، الأمر الذي يشكل عقبة كأداء في سبيل تطوير وتوسيع أنشطة القطاع الخاص، وتمكينه من أداء دوره المنشود من قبل الدولة نفسها.

دستورياً، تنص المادة السابعة من الدستور اليمني الساري " يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وبما يعزز الاستقلال الوطني وباعتماد المبادئ التالية ....، الأمر الذي اطلق الحرية الكاملة لكافة الأنشطة الاقتصادية بدون توجيهها نحو تحقيق أهداف اقتصادية تنموية وطنية محددة، وكذلك دون تحديد طبيعة الدور الاقتصادي التنموي والاجتماعي، والرقابي الإشرافي للدولة، ودون تحميل القطاع الخاص مسئوليات ومهام محددة، بما في ذلك مسئولياته الاجتماعية. وقد أدى كل ذلك إلى جعل الغلبة للمصالح الشخصية للأفراد وسيادتها كدافع أساسي لكافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية، لا في القطاع الخاص فحسب وإنما في ايضاً في كافة أنشطة الدولة وقطاعاتها. لذلك لم يحظ دافع تحقيق مصلحة المجتمع اليمني بأية أهمية إلا في اطار المصالح الشخصية. وقد أثبتت التجربة خلال السنوات الماضية أن هذه الحرية كانت لها نتائج وخيمة الأداء الاقتصادي اليمني وعلى الأوضاع المعيشية والاجتماعية للمواطنين.

في المقابل يعاني القطاع الخاص نفسه من صعوبات وتحديات عديدة، فهو يتصف في عمومه بالضعف وهشاشة بنيانه، واعتماد نشاطه وحركته على نشاط وحركة الدولة وإنفاقها العام، وذلك رغم استمرار تدفق المساعدات والقروض الخارجية التي تحتاج إلى خدمات القطاع الخاص.

ومن ثم فإن القضية المطروحة للنقاش حالياً في اعتقادي لم تعد محصورة في الإختيار بين الدولة ودورها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، وبين القطاع الخاص ودور الأسواق الاجتماعي التنموي، وإنما أصبحت متمثلة في الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق شراكة حقيقية فاعلة بين كلا الطرفين بصورة أساسية، بحيث تتكامل أدوارهما وتتناسق باتجاه تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد الحلول والمعالجات للمشاكل والتحديات المختلفة التي يواجهها الاقتصاد اليمني حالياً، وفي مقدمتها مشكلتا الفقر والبطالة.

وفي إطار تفاعلنا الوطني مع جهود الأخوة المتحاورين في الحوار الوطني، وخاصة المجموعة الرابعة في فريق التنمية المستدامة، سأحاول في هذه المقالة الموجزة تقديم بعض المقترحات العملية والموضوعة لإقامة شراكة حقيقية وفاعلة بين الطرفين، كونها سوف تساهم فعلاً في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة أفضل وبخطوات اسرع من خلال المساهمة بصورة أساسية في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وأكثر استداماً، وتحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري، وكذا زيادة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، بما يمكنه من مواجهة التحديات والمشاكل الداخلية والصدمات الخارجية.

ذلك، لأن قيام مثل هذه الشراكة ستعمل على سيادة الثقة المتبادلة وبالتالي التعاون والتكامل بين الطرفين بدلاً من الصدام والصراع والتنافر والشك والريبة، الأمر الذي سيساهم في حشد الموارد الاقتصادية وقدرات وإمكانيات الطرفين والاستغلال الامثل لها في عملية التنمية، وكذلك الاستفادة من جميع المزايا النسبية والتنافسية لكلا الطرفين من خلال تحمل كليهما مسئولية الأدوار والمهام التي يستطيع القيام بها في إطار من التوافق والتكامل والتفاعل المتبادل. وكذلك وضع سياسات عامة أفضل، وبالتالي زيادة الثقة في السياسات والإجراءات الحكومية. كما يمكن للطرفين التوصل إلى رؤى مشتركة حول الغايات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية العامة، وكذلك حول طبيعة القضايا والمسائل المختلف عليها وكيفية معالجتها، بما في ذلك التوصل إلى مواقف مشتركة حول المستجدات والتطورات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بأنشطة واستثمارات القطاع الخاص، وذات الاهتمام المشترك.

وأرى أن الخطوة الأهم تتمثل في توصل المتحاورين إلى مشروع وثيقة رسمية تتضمن بصورة أساسية ما يلي:

١- اعتراف كلا الطرفين (الحكومة والقطاع الخاص) بالطرف الآخر وبدوره كطرف وشريك فاعل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبما يمكنهما من العمل معا برؤية مشتركة من خلال آليات متفق عليها وعلاقة مؤسسية تنظيمية مستدامة أساسها المصداقية والثقة بينهما.

٢- تحديد واضح ومتفق عليه لمفهوم الشراكة وطبيعة مكوناته وعناصره الأساسية. وتشكل هذه القضية، القضية الأهم إذ يجب بداية التمييز بين المفهوم الشامل للشراكة باعتباره الإطار السياسي والتنظيمي والقانوني العام لهذه الشراكة، وايضا كآلية أساسية لحل أو إدارة تناقضات المصالح بين الطرفين في مستويات ومراحل عمليات التنمية المختلفة، وبين مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP والذي يُعد أحد جوانب (أو مجالات) الشراكة الشاملة بين الطرفين، ولذلك لا يمكن أن تتم شراكة الـ PPP إلا إذا ترسخ الإطار العام للشراكة الشاملة. كذلك فإن للشراكة مستويات مختلفة، وقد تكون كلية وشاملة وقد تكون جزئية.

٣- بناء على ذلك يتم تحديد الأدوار والمهام الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المناطة بكلا الطرفين بصورة محددة وواضحة، وبما يساهم في ضبط وتوزيع وتوازن الأدوار والمهام بينهما.

٤- الالتزام بالتفاوض والحوار المستمر بين الطرفين في عملية اتخاذ القرار وما يترتب على ذلك من اتفاقيات تتكامل بموجبها الأدوار وتتضح من خلالها المسؤوليات ويلتزم كل طرف تجاه الآخر نحو تحقيق الأهداف العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة للمجتمع اليمني وفي الوقت نفسه تحقيق المصالح والمنافع المتبادلة للطرفين، وفي مقدمتها الاستقرار الأمني والسلم الاجتماعي.

٥- تحديد طبيعة الآلية المؤسسية الإدارية التي سيتم أنشاؤها بغرض تنظيم عملية الحوار وبالتالي التشاور والتنسيق بين الطرفين،

٦- كيفية توزيع التكاليف، وتوزيع العوائد الناتجة عن القرارات والسياسات التي تتخذها الدولة، وكذلك تلك التكاليف والعوائد الناتجة عن عملية التنمية وبما يسهم في تحقيق الأهداف والغايات العامة للمجتمع اليمني، وتبرز هذه الأهمية بصورة أكبر في تلك الحالات التي تخلق تناقضاً في المصالح بين الطرفين وتؤدي إلى توليد أشكال مختلفة من الصراع بينهما كما هو حاصل في موضوع تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات.

وتتمثل الخطوة الثانية في طرح هذه الوثيقة الرسمية للنقاش من قبل منظمات القطاع الخاص المختلفة وفي مختلف المحافظات. وبعد استيعاب كافة الملاحظات يمكن بعد ذلك ترجمة ما سبق عملياً في مشروع الدستور اليمني الجديد، وفي وثيقة رسمية تشكل أسساً ومبادئ للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.

والله الموفق.